السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٧/ ٢١ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤

٣،٥ مليارات دولار لتنفيذ إستراتيجيتها

الطاقات المتجددة.. مقومات ضخمة واستثمار لايزال في بداياته

هل ستتحقق إستراتيجية الطاقات لإنتاج ٤ آلاف ميغا واط حتى عام ٢٠٣٠؟

■ غزل إبراهيم

مقومات ضخمة تمتلكها سورية في مجال الطاقات المتجددة من حيث الموقع والمناخ، ويؤدي تسخيرها بالطريقة الصحيحة ليس فقط إلى تغيير مشهد الطاقة في سورية بل إلى التأثير في سوق الطاقة الإقليمي، لكن الطريق لاستغلال هذه الطاقات محفوف بالتحديات نظراً لضعف التمويل والتكلفة المرتفعة لها والتي تحتاج إلى ميزانيات طائلة.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات فإن الاهتمام والتشجيع على الاستثمار فيها مستمر وصدر العديد من المراسيم والقرارات المهمة بما يدعم رؤية وزارة الكهرباء لتحقيق إستراتيجية الطاقات المتجددة لإنتاج ٤ آلاف ميغاوات حتى عام ٢٠٣٠.

«الاقتصادية» طرحت موضوع الاستثمار في الطاقات المتجددة مع معاون مدير عام المركز الوطني لبحوث الطاقة للشؤون العلمية الدكتور يونس علي الذي شرح واقع الطاقات وإنتاجيتها الحالية والخطط التي تعمل الوزارة على تنفيذها.

للقطاع الخاص الحصة الأكبر

صدرت العديد من التشريعات والقرارات لتحفيز الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، وتحقيق إستراتيجية الوزارة حتى عام ٢٠٣٠ لإنتاج ٤٠٠٠ ميغاواط، منها ٢٥٠٠ ميغاواط مشاريع كهروضوئية و١٥٠٠ مشاريع كهروريحية، سيتولى القطاع الخاص مهمة تنفيذ الجزء الأكبر من هذه المشاريع نظراً للمرونة التي يتمتع بها هذا القطاع وقدرته على تأمين السيولة اللازمة إذ يقدر حجم التمويل اللازم لهذه الإستراتيجية بنحو /٣،٥/ مليارات دولار- وفقاً لعلي-.

المشاريع المنفذة

الوزارة وضعت مجموعة من مشاريع الطاقات المتجددة ضمن خطتها الاستثمارية التي سيتم تنفيذها على أساس مفتاح باليد وفق أحكام قانون العقود، ومن هذه المشاريع على سبيل المثال المشروع الكهروضوئي باستطاعة /٣٧/ ميغاواط في منطقة جندر ومن المتوقع البدء به قريباً، كما أن الوزارة تعمل على تنفيذ العديد من المشاريع التي ستدخل في الخدمة خلال الفترة المقبلة.

وفيما يخص القطاع الخاص يؤكد علي أن عدد المشاريع الكهروضوئية المنفذة بلغ نحو /١٥٠/ مشروعاً باستطاعات مختلفة مربوطة على شبكة التوزيع، وباستطاعة إجمالية تصل إلى نحو /١٠٠/ ميغاواط، وحالياً هناك نحو /٢٠٠/ مشروع قيد الترخيص وقيد التنفيذ باستطاعة نحو /٣٠٠/ ميغاواط. في حين يقدر إجمالي الاستطاعة المركبة للمنظومات الكهروضوئية المستقلة عن الشبكة بنحو /١٥٠٠/ ميغاواط.

أكثر من ١٢ ألف مستفيد

إحداث صندوق دعم الطاقات المتجددة شكل نقلة نوعية وعاملاً محفزاً لدعم مشاريع الطاقات المتجددة من كل الشرائح والقطاعات كافة، ولحد الآن تجاوزت نسبة المستفيدين من الصندوق الـ /١٢/ ألف مواطن في مختلف المناطق والمحافظات السورية، باستطاعة إجمالية بلغت لتاريخه نحو /٢٠/ ميغاواط.

وهناك توجه لتطوير عمل الصندوق وزيادة نسبة مساهمته للتشجيع على الاستفادة من تطبيقات الطاقات في جميع القطاعات ولاسيما القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية.

آليات التمويل

تتولى الخزينة العامة للدولة تمويل المشاريع الخاصة المطروحة للتنفيذ على أساس مفتاح باليد لدى الوزارة، حيث يتم تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لها وفق برنامج تسديد قيمتها المحددة بموجب العقود الموقعة.

أما بالنسبة لمشاريع القطاع الخاص فإن تمويلها يقع على عاتق أصحاب هذه المشاريع أنفسهم، وتنحصر مسؤولية وزارة الكهرباء في هذه الحالة بشراء الكهرباء المنتجة منها وفق الأسعار التشجيعية المعتمدة، أو الالتزام بنقل الكهرباء عبر الشبكة العامة إلى المواقع التي يحددها أصحاب هذه المشاريع، في حال تم الترخيص لبيع الكهرباء للغير، أي لمشتركين آخرين.

١٥٢ مليار ليرة قيمة الشراء من الخاص

تلتزم وزارة الكهرباء بموجب الاتفاقيات الموقعة مع أصحاب المشاريع الخاصة بشراء الكهرباء المنتجة منها بسعر تشجيعي يعادل ٧ يورو أي ما يعادل /٩٥٠/ ل.س لكل كيلوواط ساعي، ويقدر حجم الإنفاق الناجم عن شراء الكهرباء من هذه المشاريع بـ/١٥٢/ مليار ل.س.

نسبة المساهمة في ميزان الطاقة

تسهم الطاقات المتجددة في ميزان الطاقة لأي بلد وتعتبر من المؤشرات المهمة لتقييم تقدمها ومدى توجهها نحو الطاقات النظيفة، وفي سورية تغيرت نسبة مساهمة مصادر الطاقات المتجددة في ميزان الطاقة بشكل جوهري، فمثلا كان الطلب الكلي على الطاقة الأولية في عام ٢٠١١ نحو ٢٤ مليون طن مكافئ نفطي، شكلت مساهمة الطاقات المتجددة (المائية- الكتلة الحيوية) فيه نحو ٥ بالمئة، لكن اليوم بسبب تداعيات الحرب انخفض إلى نحو ١٠ ملايين طن مكافىء نفطي.

كما انخفض إنتاج المحطات الكهرومائية من /٢،٥/ مليار كيلوواط ساعي في السنة إلى أقل من ٤٠٠ ألف كيلوواط، فيما ارتفعت كمية الطاقة المستخلصة من الكتلة الحيوية بسبب زيادة إقبال المواطنين على استخدام أخشاب الغابات لأغراض التدفئة والطبخ من ٦٠٠ ألف طن مكافئ نفطي في السنة إلى نحو ١ مليون طن مكافىء نفطي، أي ما يعادل نحو ١٠ بالمئة من الطلب الكلي على الطاقة الأولية في ميزان الطاقة السوري لعام ٢٠٢٢، في حين بلغت مساهمة المشاريع والمنظومات الكهروضوية نحو / ٢،٥/ مليار ك. واط ساعي في السنة، وإلى الآن لا تزال مساهمة الطاقة البديلة في قطاع الطاقة الكلي متواضعة للغاية.

تحديات توطين الطاقة البديلة في سورية

رغم التفاؤل الكبير بمستقبل الطاقات المتجددة إلا أن التحديات والعقبات لا تزال كبيرة أمامنا وعلى رأسها تأمين الأرض اللازمة وبشكل خاص لمشاريع الطاقة الشمسية التي تحتاج مساحات كبيرة من الأراضي، في وقت وضعت فيه وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ضوابط لتخصيص الأراضي حسب طبيعة المشاريع الاستثمارية وبما يتوافق مع التصنيف المعتمد لهذه الأراضي، ما يضع المستثمر الراغب في الاستثمار أمام صعوبات إيجاد الأرض المناسبة وبالمساحات الكافية للمشروع.

ولتفادي هذه المشكلة اتفقت وزارة الكهرباء مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي على تحديد المواقع الجغرافية التي تتوافر فيها الشروط المناسبة لإقامة المشاريع، وبما لا يتعارض مع خطط الوزارات والجهات العامة ذات الصلة، وأن تكون هذه المواقع في منطقة الاستقرار الزراعي الخامسة غير القابلة لاستخدامها للزراعات المروية أو الرعوية.

أما مشاريع طاقة الرياح فيمكن أن تكون في كل الصفوف التي تتوافق مع أحكام البلاغ رقم ١٥/ ١٧بتاريخ ١/٦/٢٠٢٢.

وتحدد وزارة الكهرباء نوع المشروع ومدة تنفيذه والمساحة المطلوبة، مقابل استيفاء وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي إيجاراً عن مساحة الأرض المطلوبة خلال مدة التنفيذ بمقدار الحد الأدنى من قيمة الإيجار المعتمد لأراضي أملاك الدولة لمصلحة الخزينة العامة للدولة، وبعد التشغيل التجاري للمشروع تصبح بدلات استخدام الأرض بواقع ١ بالمئة من إيرادات بيع الكهرباء المنتجة.

كما أن هناك صعوبة أخرى تتمثل بتأمين التمويل اللازم لمشاريع الطاقة لارتفاع تكلفتها التأسيسية ولاسيّما الكبيرة منها، وهنا تكمن أهمية تفعيل دور القطاع المصرفي الحكومي والخاص ومساهمته في إتاحة التمويل لمثل هذه المشاريع وفق آليات إقراض ميسرة وواضحة وشفافة.

200

مشروع قيد الترخيص والتنفيذ باستطاعة ٣٠ ميغاواط

المحافظة على البيئة

التوجه نحو الطاقات المتجددة وزيادة التوسع باستخدامها يعتبر من التوجهات العالمية التي ترمي إلى الحفاظ على البيئة لكونها تسهم في تخفيف الأضرار والانبعاثات الغازية، حيث يوفر كل كيلوواط ساعي منتج من المصادر المتجددة نحو ٢٥٠ غراماً من الوقود الأحفوري وبالتالي التقليل من الانبعاثات الضارة بما يعادل ٧٥٠ غراماً من غاز ثاني أكسيد الكربون.

انخفاض الأسعار عالمياً

يشهد العالم تراجعاً ملحوظاً في أسعار تقنيات الطاقات المتجددة ولاسيما في تقنيات الخلايا الكهروضوئية، حيث أصبحت الكلفة التأسيسية للمشاريع الكهروضوئية أقل من التكلفة التأسيسية لمثيلاتها من المشاريع التقليدية حسب الاستطاعة المركبة.

لكن أسعار تجهيزات الطاقات المتجددة في أي سوق تخضع في كثير من الأحيان إلى قوانين العرض والطلب، إضافة إلى بعض الظروف والعوامل الخاصة بكل بلد والتي تؤثر بطريقة ما على أسعار هذه التجهيزات.

الجودة

هناك آلية متّفق عليها بين وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمديرية العامة للجمارك والمركز الوطني لبحوث الطاقة في الوزارة لمراقبة جودة تجهيزات الطاقات المتجددة المستوردة حيث يتم التأكد من حصول هذه التجهيزات على وثائق وشهادات الجودة المطلوبة قبل السماح باستيرادها وطرحها في السوق المحلية.

ويسعى المركز حالياً لتأمين بعض التجهيزات المخبرية الخاصة باختيار جودة بعض هذه التجهيزات، ولاسيما اللواقط الكهروضوئية والبطاريات، ومن المتوقع وضعها بالخدمة قبل نهاية هذا العام، وبالتالي سيكون هناك برنامج خاص لمراقبة جودة التجهيزات المطروحة في السوق بالتعاون مع الجهات المعنية ولاسيما وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك- بحسب علي.

توطين صناعة التجهيزات

مساع وجهود كبيرة تبذل لتوطين صناعة تجهيزات الطاقة المتجددة محلياً، نتيجة ازدياد الطلب عليها، حيث يقدر حجم الطلب السنوي على اللواقط الكهروضوئية بما لايقل عن٥٠٠ ميغاواط سنوياً حتى عام ٢٠٣٠، وإنتاجها محليا سيوفر كميات كبيرة من القطع الأجنبي اللازم لاستيراد هذه التجهيزات.

وحالياً هناك ثلاثة معامل محلية لتصنيع اللواقط الكهروضوئية، منها معمل «سولاريك» الذي تعود ملكيته للدولة بالكامل، لكنه متوقف عن العمل وبحاجة إلى تحديث خط الإنتاج لمواكبة أحدث التقنيات، ولإجراء عملية الصيانة تسعى الوزارة بالتعاون مع وزارة الصناعة للتعاقد مع شريك من القطاع الخاص لتحديثه.

والمعمل الثاني في المدينة الصناعية في حسياء وهو عائد للقطاع الخاص بالكامل، لكنه متوقف عن العمل منذ سنوات لأسباب متعلقة بأصحاب هذا المعمل.

وهناك معمل ثالث «فينيكس» في اللاذقية تعود ملكيته للشركة السورية لإنتاج اللواقط الكهروضوئية وتبلغ طاقته الإنتاجية نحو١٠٠ ألف لوح سنوياً.

إضافة إلى معمل لتصنيع العنفات الريحية في المدينة الصناعية في حسياء والذي تعود ملكيته إلى إحدى جهات القطاع الخاص والتي تولّت تركيب عنفتين ريحيتين استطاعة كل منهما /٢،٥/ ميغاواط، غربي مدينة حمص على جانب الطريق الدولي حمص- طرطوس.

ويجري العمل على إدخال معامل أخرى في الخدمة وتم منح التراخيص لإنشاء بعضها والبعض الآخر قيد الترخيص.

كلام في الاقتصاد

استثمارات السوريين في تركيا

تضمن تقرير أعلنته جمعية رجال الأعمال والصناعيين العرب بتركيا وبحسب اتحاد غرف التجارة والصناعة التركي، أن حجم استثمارات السوريين في تركيا من عام ٢٠١٠ ولغاية عام ٢٠٢٣ بلغت عشرة مليارات دولار هذه الاستثمارات لعبت دوراً كبيراً في تنشيط الصادرات التركية.

وأوجدت فرص عمل ووظفت أكثر من ٥٠٠ ألف شخص وقد بلغ مجموع هذه المشروعات ١٣٨٠٠ مشروع وشركة أنشئت للسوريين في تركيا وهي تمثل ٣٠ بالمئة من مجموع الشركات المملوكة للأجانب بحسب تصريح لوزيرة الاقتصاد التركي السابقة، وقد تنوع نشاط وإنتاج هذه المشروعات في مجموعة من القطاعات وأهمها المنسوجات- البلاستيك- السجاد- الأحذية- السياحة- الزراعة- والثروة الحيوانية. وذكر التقرير أن هناك ٣،٢٠٠ ملايين سوري في تركيا ٥٩ بالمئة منهم تم تسميتهم ضمن فئة الحرفيين وهي العنصر الأساس في سوق العمل حيث اعتبر الحرفي السوري من امهر الحرفيين على مستوى العالم.

السؤال المطروح هل الفكر الحكومي السوري والمنهجية في التعاطي وبغض النظر عن وضع البنى التحتية، قادران على استقطاب هذه الاستثمارات وإعادتها لسورية؟ وهل منهجية التعاطي والسياسات والقوانين مشجعة لأصحاب هذه المشروعات للعودة للسوق السورية؟

هل سياسات ومنهجيات مصرف سورية المركزي مشجعة لعودة هذه الاستثمارات لسورية بظل احتكار واضح لعملية تمويل المستوردات، وبظل سياسة ترشيد الاستيراد؟

هل استطاع أو يستطيع مصرف سورية المركزي من إيجاد أقنية لموارد قطع يستطيع من خلالها تلبية احتياجات هذه المشروعات؟

كم عام يلزمنا لوضع خطط وسياسات شفافة قادرة على زرع الثقة بنفوس المستثمرين السوريين في الخارج وتشجيعهم على العودة لسورية؟

هل بات الاقتصاد السوري مرتبطاً بدفع الدعم نقداً وتأمين المواد الأساسية، وربطة بموارد تحويلات غير مستقرة؟

أين هو الفكر الحكومي القادر على وضع تعليمات تنفيذية جاذبة وخالية من استثمار القوانين من دون وضع العصي بعجلتها لتفتح أبواب الفساد وتدعو لنفور المستثمرين من دخول السوق السورية؟

وأهم هذه القوانين التي تعتبر من الأدوات المهمة جداً للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وهي القانون ٣ لعام ٢٠٢٤ والمرسوم ٢٩ لعام ٢٠١١ والقانون ٨ لعام ٢٠٢١ والقانون ١٨ لعام ٢٠٢١ والقانون ٤٠ لعام ٢٠٢٣.

ما الطروحات الحكومية والمعطيات التي تعطي هذه القوانين ثقلها لتكون أداة فاعلها في جذب الاستثمار وبالتالي محاربة التضخم وخلق أقنية لموارد قطع؟

كيف ستتعامل وزارة الاقتصاد والصناعة مع هؤلاء المستثمرين إذا قرروا العودة للسوق السورية؟ وما تحضيرات تلك الوزارتين؟

أين السياسات النقدية والاقتصادية التي تخلق الأرضية الصالحة للتشجيع وتحسين العملية الإنتاجية وتطويرها؟ ما (الكيفية) التي ستعالج بها السياسات النقدية الانكماش الاقتصادي والتضخم الجامح، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات البطالة وتراجع الاستهلاك والاحتكار؟

ماذا عن النمو الاقتصادي الشامل وسياساته التي تحقق رفع المستوى المعيشي للمواطن وتوفر فرص العمل المنتجة؟

والسؤال المهم ما الرؤية التي سيتم بموجبها معالجة الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل والثروة؟ أين الفكر الاقتصادي الذي يستطيع قلب المعادلة من اقتصاد احتكاري قائم على الاستيراد لاقتصاد تنموي إنتاجي؟

اعتقد أنها أسئلة مشروعة في ظل انعدام حتى الشعور بوجود إرادة حقيقية وقوية تهدف لتشجيع المستثمرين السوريين للعودة للسوق الاقتصادي السوري، فتحليل الواقع يشير إلى اتباع منهجية إشغال للمواطن والمسؤول نعم إنه إشغال وليس اشتغال؟ ما يحدث اليوم بخصوص الشأن المالي والنقدي وتأثرهما بموضوع الدعم لا يستلزم كل هذا الضجيج، والأمر لا يعتبر أهم من التفكير بالكيفية وخلق الأرضية لتشجيع السوريين على العودة، فمعالجة بعض السياسات كسياسة الدعم تأتي كنتيجة طبيعية عندما يكون الاقتصاد متعافياً وقوياً وعندما تستعيد الليرة السورية قوتها وتعود عجلة الإنتاج للدوران؟ ما يحدث اقتصادياً لا يعطي مؤشرات إلى أن التعافي الاقتصادي يبدأ من الداخل ولا يمكن الرهان على الخارج ليحدث تعافٍ في الداخل.

الانطلاق من الداخل والاستثمار يبدأ بالداخل قبل دعوة دخوله من الخارج، فتحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي والبعيد على الرؤية الوهمية للنمو والعمل على رفع منسوب الثقة بالأنشطة الاستثمارية الوطنية غير الاحتكارية لقادة الأعمال، ووجود سياسة نقدية تتناغم مع المتطلبات النقدية والاقتصادية وتحقق مصالح الاقتصاد الوطني وتخرج من دائرة سيطرة أصحاب المصالح عليها ووقوف المسؤولين بالدولة على مسافة واحدة من كل أصحاب المصالح الوطنية بالاقتصاد. كل هذه العوامل تعتبر أساساً لدفع السوريين للعودة لبلادهم.

ختاماً ألا يستحق ٣،٢٠٠ ملايين مواطن سوري أن نفكر بهم وبكيفية عودتهم إلى بلدهم الأم، إلا يستحق أكثر من ١،٥ مليون مهني سوري التفكير بهم ومساعدتهم وتشجيعهم على العودة لبلدهم؟ ألا تستحق ١٠ مليارات دولار بذل الجهود الكبيرة ووضع كل الإمكانات والتسهيلات بتصرف أصحابها لإعادة استثمارها في الأسواق السورية. فانطلاق الاستثمار يبدأ بمشروعات السوريين الاستثمارية واستقرارها ببلدها قبل أن تبذل جهود حكومية لدعوة الاستثمار الأجنبي لدخول سورية، التعافي الاقتصادي يبدأ من الداخل.

■ عامر إلياس شهدا